المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

17/07/2013

# Morocco: 70 children raped every day

By Omar Bihmidine
Morocco World News
Tangier, July 16, 2013

According to the statistics recently disclosed by "Don't touch my Child" Association, 70 children are raped every day in Morocco. The rampant phenomenon of pedophilia, the association warned, must be curbed before more children fall prey to this plight.

"The government must take more serious measures to combat the spread of pedophilia in Morocco as the initiatives taken aren't enough. Otherwise, the number of victims will double sooner or later," members of the association said in an interview with the daily newspaper Akhabr Al Youm.

According to a report to the same source more than 26,000 cases of pedophilia are reported every year in the country.

The National Council for Human Rights, along with other associations, are currently preparing a report that will feature the minute details of pedophilia in Morocco, reported Akhbar Al Yaoum.

"We must face this bitter reality with all the weapons we have before this phenomenon plagues our society and endangers our children's lives, "a Moroccan father told MWN.

"Children are the apples of our eyes; touching them in any way is like touching our eyes," a Moroccan mother told MWN.

It is worth noting that the Democratic Progress group in the parliament has recently urged the government, and all associations concerned with the issue, to intervene and put an end to the daily sufferings of Moroccan children as a result of pedophilia.

# لجنة جهوية لحقوق الانسان.. بأبواب مغلقة.

صحراء 24 : الكوري بابيت
تاريخ المقال : 16-07-2013

كان من بين أهم ما ميز الاصلاحات التي طرأت على المجال الحقوقي بالمغرب وما شهده من تطور، إحداث مؤسسة وطنية تمثلت في المجلس الوطني لحقوق الانسان جاءت لتحل محل المجلس الاستشاري لحقوق الانسان .هذه الآلية أحدثت للنظر في القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الانسان وحمايتها.والعمل على النهوض بها بالاضافة إلى رصد ومراقبة وضعية حقوق الانسان على المستوى الوطني والجهوي. المجلس الذي يساعده في ممارسة بعض من اختصاصاته لجان جهوية تتوزع على مختلف الجهات، لها مجموعة من الاختصاصات والصلاحيات والتي تناط بها مهمة مراقبة وضعية حقوق الانسان وتلقي الشكايات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان في الجهة التي تعمل بها.

ومن بين تلك اللجان اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون السمارة والتي بمجرد وقوفك أمامها إلا وظننت أنك تقف أمام إحدى السفارات الأجنبية ترغب في تقديم طلب للحصول على تأشيرة للدخول لبلد تلك السفارة فهذا أقرب وصف لحال اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون السمارة،فكل أبواب مقر اللجنة مغلقة ، فبمجرد أن ترن جرس الباب سائلا يجيبك حارس الأمن ماذا تريد لايوجد أحد من المسؤولين أو العاملين! مع العلم أننا في أوقات العمل الرسمي ولسنا في أوقات عطل.

هل نسي العاملون باللجنة أن من بين مهامها الأساسية التي أنشأت من أجلها هي مراقبة وضعية حقوق الانسان وتلقي شكايات المواطنين والسهر على ذلك ،ألم يفهم من يرأسوا اللجنة ويديرونها أن إحداث هكذا لجان جاء بعد فترة طويلة من النضالات و جملة من الانتهاكات والخروقات في مجال حقوق الانسان والعديد من الضغوطات الدولية.

فبهذا الاسلوب وطريقة المعاملة السلبية المتمثلة في التهرب عن القيام بالواجب، غير مبرر، ونحن أمام آلية تعنى بحماية ومراقبة وضعية حقوق الانسان بالجهة .فمن غير المعقول ونحن في منطقة تعرف مجموعة من الخروقات في مجال حقوق الانسان أن نجد أبواب من لهم دور مراقبة وضعية حقوق الانسان وتلقى على عاتقهم مهمة تلقي شكايات المواطنين في سبات لما يجري من حولهم، بعدم قيامهم بالعمل المنوط بهم .فمن المفروض أن يكون كافة العاملين باللجنة في حالة استنفارونشاط دائم يتلائم مع طبيعة العمل الحقوقي وتقديم صورة ايجابية عن عمل اللجنة ،وجعل أبواب مقر اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون السمارة مفتوحة في وجه كافة المواطنين بدون استثناء والتأكيد على أنها في خدمة المواطنين وتسعى إلى حماية ومراقبة وضعية حقوق الانسان والمساهمة في نشر ثقافة حقوق الانسان لا لشيء آخر.فنرجوا أن تتغير طريقة تعامل من هم على رأس اللجنة بتقديم صورة أحسن وأفضل من ماهو عليه الحال في الوقت الحاضر ونقصد هنا طريقة وأسلوب التعامل مع العامة على حد السواء سواء منظمات مجتمع مدني أو مواطنين بسطاء .
بقلم:الكوري بابيت

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ذ .نجيم مزيان*

جاء إحداث المؤسسة لتكريس مسلسل تعزيز دولة الحق والقانون والمؤسسات، وليحل محل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي تم إنشائه في ظل التحول السياسي الذي شهده المغرب سنة 1990، ليكون إحدى المؤسسات الرئيسية المساهمة في عملية الانتقال الديمقراطي بالمملكة، خاصة في مجال تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بعد إعادة تنظيمه سنة 2002.

تم إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والحريات بالمغرب تتوافق نصوصها التنظيمية لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويتوفر المجلس الوطني على اختصاصات أوسع، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، الشيء الذي يضمن للمجلس مزيدا من الاستقلالية والتأثير في مجال حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها.

فهو مؤسسة وطنية تعددية ومستقلة، تتولى النظر في القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وبضمان ممارستها الكاملة، والنهوض بها وبصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، أفرادا وجماعات، وذلك في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال.

كما يستفاد من النص المؤسس له وخاصة الفصل 161من دستور 2011، أنه يقدم المساعدة للبرلمان في ميدان التشريع، وخاصة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمادة الحقوقية.

الأرضية التي يستند عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفق خطة عمل وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان تشمل المحاور التالية:

* محور الحكامة والديمقراطية: يرتكز هذا المحور، على مبادئ احترام حقوق الإنسان والمساواة وتكافؤ الفرص وإعمال طرق الحكامة الجيدة، بكل ما تقتضيه من شفافية ومحاسبة ومشاركة وإشراك. وتستحضر ضرورة إعادة بناء العلاقة بين المواطنين وأجهزة الدولة من جهة، وبينهم وبين الهيئات المنتخبة من جهة ثانية، عبر تحيين التشريعات وملاءمتها مع المعايير الدولية، وتمكين المواطنين من تقوية قدراتهم، والمشاركة في تدبير الشأن العام، وفي صنع القرارات المؤثرة في حياتهم، ومحيطهم اليومي. كتعزيز المشاركة السياسية والنهوض بدور المؤسسات المنتخبة؛ ترشيد وتعزيز الحكامة الترابية؛ ترشيد الحكامة الأمنية.

* محور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية: يحدد هذا المحور أولويات ذات صلة ببعض المجالات الحقوقية مثل: التربية، الحقوق الثقافية واللغوية، الصحة، الشغل، السكن، البيئة. و من خلال ذلك، تم السعي إلى تقديم مقاربة حقوقية لبعض القضايا، ذات الارتباط بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، بالارتكاز على مبادئ المساواة، وتكافؤ الفرص، والتضامن، وطرق الحكامة الجيدة.
كمنظومة تربوية جيدة داعمة للمواطنة والمساواة والتنمية المستدامة؛ النهوض بمكونات الثقافة الوطنية من منظور حقوق الإنسان، خاصة اللغة والثقافة الأمازيغيتين؛ تأهيل المنظومة الصحية وضمان الولوج للخدمات الصحية؛سياسة تضمن الشغل وتكرس المساواة؛ و توجيه اجتماعي للسياسة السكنية.

*باحث في الدراسات الدستورية والسياسية

* محور حماية الحقوق الفئوية والنهوض بها: اعتبر المجلس حماية حقوق الفئات الاجتماعية في وضعية هشاشة، التي تعاني من التهميش والإقصاء مثل النساء المعنفات والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين أو المهاجرين، أولوية استراتيجية، تفرض تحسين ظروف عيش هذه الفئات، وعدم إقصاؤها عبر إعمال مبدأ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، وتمكينها من تعزيز القدرات.كحماية وتعزيز حقوق الطفل؛حماية وتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛ حماية وتعزيز حقوق الأشخاص المسنين؛و ضمان وحماية حقوق المهاجرين واللاجئين.

* محور الإطار القانوني والمؤسساتي: طرح هذا المحور الضمانة الدستورية لحقوق الإنسان، بوصفها أقوى الوسائل القانونية والمؤسساتية لترسيخ تلك الحقوق وحمايتها،إلى جانب إصلاح القضاء وتأهيله، وتقوية وتعزيز صلاحيات المؤسسات والهيئات الوطنية، وغيرها من الآليات المعنية بحماية حقوق الانسان،كضمان وحماية حق المشاركة في إدارة الشأن العام؛ تعزيز الحماية القانونية لحقوق النساء؛ تعزيز الحماية الدستورية والقانونية لحقوق الإنسان؛حماية الحق في حرية التعبير وفي الإعلام؛تعزيز وحماية الحق في التجمع والتظاهر؛و حفظ الأرشيف وصيانته.

-إلى جانب المحاور السالفة الذكر، يقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تصورا لعدد من الأنشطة المتعلقة بإنجاز دراسات أو تنظيم ندوات أو حوارات، من شأنها أن تساهم في التفعيل الحقيقي للخطة، وتساعد في عملية التخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان .

# محمد لمرابطي: الفكر الإسلامي يتنافى مع مفاهيم حقوق الإنسان الحديثة

مكتب ناظورسيتي بالحسيمة :
محمد المنتصر
أيوب الصاخي

قال محمد لمرابطي الرئيس السابق للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فرع الحسيمة، والكاتب العام السابق للمركز الذاكرة المشتركة، وعضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة، في مداخلته بالندوة المنظمة في افتتاح الأمسيات الرمضانية التي تستضيفها قاعة العروض بدار الثقافة مولاي الحسن، والتي تناولت موضوع جدلية الحركية الحقوقية والثقافية والإبداعية بالريف، بأن مفاهيم حقوق الإنسان تتعارض مع ما يحمله الفكر الإسلامي من أفكار.

وقد علل ذات الناشط الحقوقي مداخلته بكون الفقه الإسلامي يظلم المرأة، ويجردها من حقوقها المشروعة كعدم تساوي نصيبها في الإرث مع الذكر وفي مسألة الطلاق كذلك، إلى جانب حرمان الإسلام الإنسان من حرية الإعتقاد، وهذا ما يجعل ما يحمله الفكر الإسلامي في طياته متناقضا مع مضامين حقوق الإنسان ومنافيا له.

وأضاف لمرابطي الذي يدرس بثانوية أنوال بأن في حقيقة الأمر وفي جوهر الدين الإسلامي، تنطبق الرسالة السماوية مع ركائز حقوق الإنسان، وتدافع على الحقوق المدنية للمواطنين، إلا أن الأفكار التي تتوجه إليها الحركات الإسلامية اليوم، زاغت عن الطريق الحق للإسلام ومفهومه في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات، وتغافلت عن ايات بينات في القرءان تأكد على أن الدين الإسلامي دين فطرة.

# Respect pour nos morts

9 JUILLET 2013 11 H 48

**L**e Conseil National des Droits de l'Homme vient de publier un rapport accablant par ses résultats, mais assez étonnant par son sujet. Il concerne en effet la pratique de l'autopsie. On peut y voir une extension des prérogatives du Conseil surprenante, mais les conclusions le justifient pleinement.

Les morgues sont dans un état délabré, les locaux n'ont souvent ni eau ni électricité, ce qui accélère la décomposition des corps et rend le travail du médecin légiste très aléatoire.

Les moyens humains sont dans une situation encore pire. Une dentiste a opéré 181 autopsies. Oui, vous avez bien lu, une dentiste, qui n'a donc de par son cursus, aucune expertise en anatomie, s'est retrouvée dans la peau d'un médecin légiste stakhanoviste ! Qui sait, il y a peut-être des vétérinaires qui se chargent de la besogne.

Il y a deux aspects qui ont des liens avec les droits humains. Le premier concerne la dignité des morts. Toutes les religions, toutes les lois, imposent le respect des dépouilles et ce, quel que soit le comportement de la personne de son vivant. Le traitement réservé aux corps qui se retrouvent à la morgue, pour une raison ou une autre, est indigne selon le rapport, fait par des experts faut-il le rappeler, une morgue où la chaine de froid ne fonctionne pas, n'est pas une morgue mais un charnier.

L'autre aspect concerne la justice. L'autopsie est souvent un élément décisif, d'abord dans la résolution des affaires criminelles par la police, ensuite devant les tribunaux. Or, dans les conditions décrites par le rapport, il est difficile d'accorder foi aux résultats, aux expertises médico-légales. Beaucoup d'avocats pourraient s'engouffrer dans cette brèche.

La santé publique est malade. Les besoins budgétaires sont énormes. Cela ne justifie pas les choix qui sont faits et qui délaissent les morts parce que la prise en charge des vivants est déjà défectueuse. Le CNDH a donc eu raison de s'intéresser au sujet, parce qu'il concerne le respect de la dignité humaine qui s'étend au-delà de la vie.

Les autorités devraient s'en saisir pour mettre à niveau ce service. Une enquête doit être ouverte pour établir la responsabilité dans les dysfonctionnements : qui a permis à une dentiste de réaliser des autopsies ? Ces rapports ont-ils servi dans des jugements ? etc…

La société civile doit elle aussi se saisir du dossier et l'intégrer à ses revendications. Revendiquer le respect pour nos morts, c'est réaffirmer notre attachement à l'humain et à sa dignité et ce n'est pas une mince affaire.